عمر النقيب >
إقتصادي أول
+965 2259 5360
omarnakib@nbk.com

تسارع وتيرة نمو القطاع غير النفطي السعودي في الربع الثاني من العام ٢٠١٩

- تسارعت وتيرة نمو الاقتصاد غير النفطي السعودي في الربع الثاني من العام ٢٠١٩ لتصل إلى ٢,٩% على أساس سنوي وهذا أعلى معدل نمو منذ العام ٢٠١٥ وفق البيانات الرسمية التي صدرت مؤخراً. وجاء هذا النمو على خلفية انتعاش أنشطة كلا من القطاعين الخاص (+٣,٤% على أساس سنوي) والحكومي (+١,٨% على أساس سنوي) (الرسم البياني رقم ١). ويتجلى نمو القطاع الخاص في تحسن وتيرة أداء المؤشرات الاقتصادية الأخرى للنشاط غير النفطي، مثل مؤشر مديري المشتريات ونمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (الرسم البياني رقم ٢).

- وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي، فقد تباطأت وتيرة نموه إلى حد كبير خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٩ (إلى ٠,٥% على أساس سنوي مقابل ١,٧% في الربع الأول من العام ٢٠١٩)، على خلفية تراجع الناتج المحلي للقطاع النفطي (-٣,٠% على أساس سنوي) وذلك بسبب خفض أوبك وحلفائها لمعدلات الإنتاج، حيث قامت المملكة بتقليص إنتاجها النفطي بمعدلات فاقت حصص الخفض المقررة (الرسم البياني رقم ٣). ورغم ذلك، تراجع نمو قطاع النفط الحقيقي أقل من معدل انخفاض إنتاج النفط الخام (-٣,٧% على أساس سنوي إلى ٩,٧٥ مليون برميل يومياً في المتوسط) نتيجة لارتفاع معدلات إنتاج الغاز الطبيعي.

- أما على مستوى القطاعات، كان النمو غير النفطي مدفوعاً بنمو قطاع الخدمات المالية (+٥,٤% على أساس سنوي) والنقل والاتصالات (+٦,٤% على أساس سنوي) والتجارة (+٥,٨% على أساس سنوي) والبناء والتشييد (+٤,٩% على أساس سنوي). وفي المقابل، تراجع إنتاج قطاع الصناعات التحويلية، والذي يتضمن قطاع التكرير (-٢,٣% على أساس سنوي) (الرسم البياني رقم ٤). في حين سجل قطاع الخدمات الحكومية، والذي يُعد أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٢٣,٥%)، نمواً ضعيفاً (+٠,٨% على أساس سنوي).

- ومن الجدير بالذكر أن تحسن نمو القطاع غير النفطي في الربع الثاني من العام ٢٠١٩ قد يكون نتيجة لضعف الأداء المسجل خلال فترة المقارنة في الربع الثاني من العام ٢٠١٨، في ظل ضعف أداء قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الحكومية والبناء والتشييد والصناعات التحويلة على مدار الثلاثة أشهر من العام الماضي.

- وتشير آفاق النمو المستقبلية إلى ثبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام ٢٠١٩ بأكمله مقارنة مع عام ٢٠١٨ والذي بلغ ٢,٣% (اقل من توقعاتنا في يوليو الماضي والبالغة ١%). وفي حين يتوقع تراجع القطاع النفطي بنسبة ٣,٨% على أساس سنوي، إلا أنه من المحتمل ان يسجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة ٢,٥% على أساس سنوي (مقابل ٢,٣% في العام ٢٠١٨) بما يتماشى مع توقعاتنا في شهر يوليو.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(% على أساس سنوي)

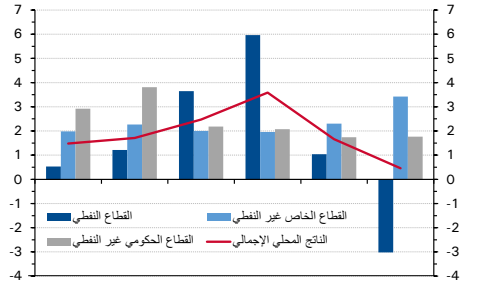

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT)

الرسم البياني ٢: مؤشرات القطاع الخاص
(% على أساس سنوي)

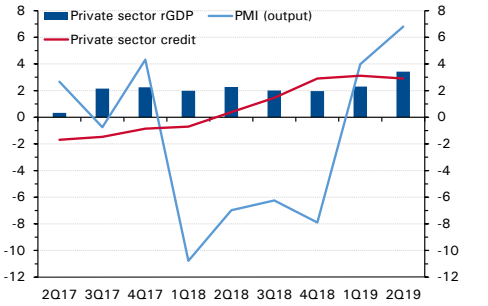

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ماركيت، ومؤسسة النقد العربي السعودي

الرسم البياني ٣: الناتج المحلي الإجمالي النفطي وإنتاج النفط
(% على أساس سنوي)

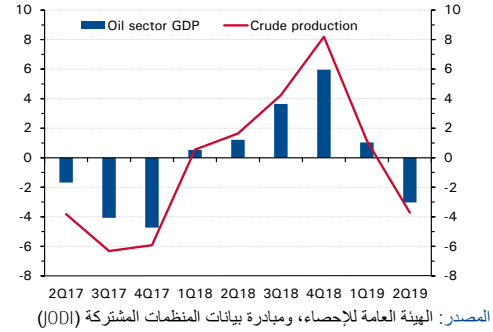

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ومبادرة بيانات المنظمات المشتركة (JODI)

الرسم البياني ٤: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي
(% على أساس سنوي)

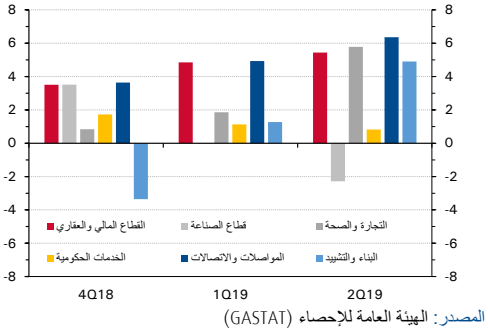

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT)